



الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

يتطلب التحول الجذري الذي تدعو إليه خطة عام 2030 تضامراً وتكاملاً بين البلدان، ويلقي على كاهل الدول مسؤوليات مشتركة وبدرجات متفاوتة. فوسائل تنفيذ خطة عام 2030 لا تحددها الظروف التي يتفرد بها كل بلد فحسب. وتحيط مقاصد الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بمواضع التركيز التي تتناولها خطة عمل أديس أبابا، الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتفرض هذه المقاصد أطراً وديناميات عالمية تنظم تدفق وإدارة الموارد المالية والاقتصادية والطبيعية، وتحدد إيقاع حراك الأفراد، وتوجه سبل تبادل المعارف والقدرات ونقلها.

وتواجه البلدان العربية تحديات جساماً في حشد وسائل التنفيذ على الصعيد الوطني، ولا تزال الهياكل الاقتصادية العالمية غير داعمة، إذ ترسخ عدم المساواة داخل البلدان والمناطق وفي ما بينها، ولا تزال المساعدات الدولية وجهود نقل المعارف والخبرات دون التوقعات والاحتياجات. وللمنطلقات الإقليمية أهمية حاسمة أيضاً، فهي إما تيسر أو تعوق قدرة البلدان على تحريك الإرادة السياسية، وحشد الخبرات، وتعبئة الموارد اللازمة لمعالجة الأولويات العابرة للحدود. والأولويات في المنطقة العربية لا لبس فيها تشمل الأمن المائي، والأمن الغذائي، وتغير المناخ، والسلام. ولا يزال على البلدان العربية أن تعقد الإرادة السياسية لتعزيز التكامل الإقليمي في مختلف أبعاد التنمية المستدامة، والمضي على مسار تنفيذ خطة عام 2030.

وقائع

الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

تتفاوت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة بالنفط. ففي عام 2017، بلغت النسبة مثلاً، 2.95 في المائة في العراق و4.86 في المائة في قطر، مقابل 21.82 في المائة في المغرب و21.92 في المائة في تونس¹.

25%

قدّم بلدان عربيان مانحان (الإمارات العربية المتحدة والكويت) 25 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية التي تلقاها كل من جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن في عام 2018⁴.

تحويلات بقيمة 59.7 مليار دولار

بلغت قيمة التحويلات المالية إلى المنطقة 59.7 مليار دولار في عام 2019، أي 8.45 في المائة من مجموع التحويلات العالمية⁵. وبين عامي 2011 و2016، حرمت ممرات التحويل المكلفة، بما تفرضه من رسوم مرتفعة وغيرها من الإجراءات، المنطقة من 1.7 مليار دولار سنوياً، حسب التقديرات، كان يمكن الاستفادة منها لتمويل التنمية⁶.

دولار وارد = 1.5 دولار خارج
سدّدت بلدان المنطقة، مقابل كل دولار تلقتته من الديون الواردة 1.5 دولار في خدمة رصيد الديون بين عامي 2011 و2016².

التدفقات المالية غير المشروعة

تفوق قيمة التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة قيمة النمو في المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات المباشرة الأجنبية مجتمعة، وذلك منذ عام 2013³.

الاستثمار المباشر الأجنبي

تعد المنطقة العربية مصدراً صافياً لرأس المال والإيرادات الأولية. فمقابل كل دولار تلقتته المنطقة كاستثمار مباشر أجنبي، خرج منها 1.80 دولار كتدفقات خارجة وإيرادات أولية على الاستثمار المباشر الأجنبي⁷.

تستأثر الدول المصدرة للنفط الرئيسية (الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، وليبيا، والمملكة العربية السعودية) بالحصّة الكبرى من التجارة الخارجية في المنطقة، وتتجاوز صادراتها 88 في المائة من مجموع الصادرات.¹⁷



لا تتجاوز نسبة الباحثين في المنطقة 2 في المائة من مجموع الباحثين في العالم، ولا تتجاوز نسبة الإنفاق على البحث والتطوير 0.64 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من نصف المتوسط العالمي.⁸

0.64%
للبحث
والتطوير

التجارة البينية العربية

لم تتخطّ نسبة التجارة البينية في السلع من مجموع المبادرات التجارية في المنطقة العربية 13 في المائة في عام 2017¹⁸، ولا تزال أقل بكثير مما هي عليه في الاتحاد الأوروبي (64 في المائة) وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا (24 في المائة)¹⁹.

27%

تشكّل المنتجات النفطية الموجهة إلى مناطق أخرى 70 في المائة تقريباً من صادرات المنطقة العربية، وإذا ما استثنيت الصادرات النفطية، ارتفعت نسبة التجارة البينية في المنطقة إلى 27 في المائة، ومع ذلك تبقى أقل بكثير مما هي عليه في مناطق أخرى.²⁰

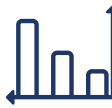
الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تُعدّ غالبية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المنطقة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتتركز في مجالي المياه والطاقة. وفي المنطقة ككل، تتركز معظم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالي الطاقة والاتصالات.²¹

تسعة بلدان

وضعت، حتى الآن، تسعة بلدان عربية قوانين بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والعراق، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب.²²

يتفاوت توفر البيانات من البلدان عن أهداف التنمية المستدامة. وعلى صعيد المنطقة تتوفر البيانات لأقل من نصف المؤشرات العالمية، ويفتقر معظم المؤشرات إلى بيانات مفصلة.



تغطية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

تفتقر جميع بلدان المنطقة إلى البيانات الوافية عن المؤشرات التي تقيس البعد البيئي للتنمية المستدامة، ولا سيما عن الهدفين 12 و13.

مؤشر الابتكار العالمي
لا يصنف أي بلد عربي ضمن أفضل 20 بلداً حسب مؤشر الابتكار العالمي.⁹

تتراوح نسبة مستخدمي الإنترنت من مجموع عدد السكان بين 21.84 في المائة في البلدان الأقل نمواً و78.35 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.¹⁰



لا تزال نسبة النساء اللواتي يستخدمن الإنترنت أقل من نسبة الرجال في معظم البلدان العربية، ولكن الفوارق في بلدان مجلس التعاون الخليجي أقل بكثير من سائر البلدان العربية.¹¹ وتشير أحدث البيانات إلى توسّع في الفارق بين الجنسين في المنطقة، من 17.4 في المائة في عام 2013 إلى 24.4 في المائة في عام 2019.¹²



استخدام الإنترنت

سجّلت المنطقة أعلى معدلات لاستخدام الإنترنت في تطبيقات التواصل الاجتماعي، تليها الأنباء والبحث عن وظائف.¹³

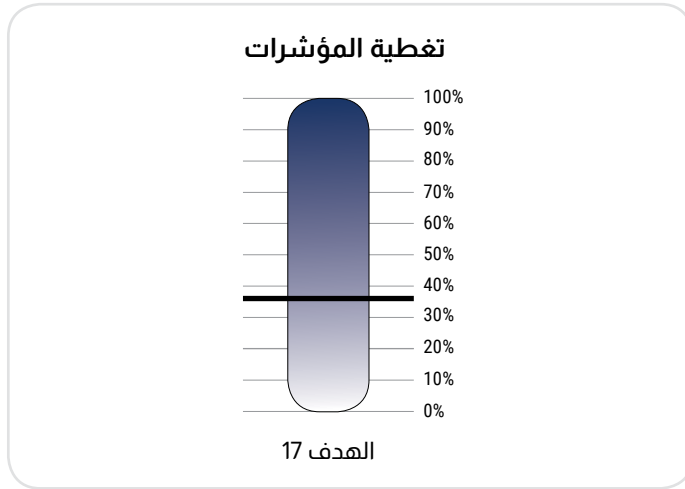
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين 0.6% و6%

لا تزال مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة، وقد تراوحت خلال الفترة 2016-2018 بين 0.6 في المائة و6 في المائة.¹⁴ ومعظم التركيز هو على الاتصالات، مع كمية قليلة من الصادرات من منتجات التكنولوجيا.¹⁵

مجموع المبادلات التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي

يبدل الانفتاح التجاري للبلدان العربية على اعتمادها على الاقتصاد العالمي، ويقاس بنسبة مجموع المبادلات التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد تفاوت في عام 2016 بين 151 في الإمارات العربية المتحدة، و78 في تونس، و50.6 في المملكة العربية السعودية، و26.1 في مصر و24.5 في اليمن.¹⁶

قياس الهدف 17 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة



(وكذلك المحلية) والإقليمية والعالمية. ولذلك، لا يمكن الاسترشاد بقياس الهدف 17 ما لم يعالج مستويات التلاقي هذه، ويبقى القياس متحيزاً ما لم يتناول أبعادها في جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

تتوفر بيانات عن 9 من 25 مؤشراً، وعن 7 من 19 مقصداً للهدف 17.

معظم البيانات المتاحة هي عن مؤشرات المقاصد المتعلقة بالبيانات والرصد والمساءلة، وكذلك تلك الخاصة بالتجارة. ولكن البيانات غير متاحة عن الكثير من المقاصد المتعلقة بالشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وبعض أوجه الشؤون المالية واتساق السياسات. ولا تعكس بعض المؤشرات المفهوم المركب للمقصد، كما هو حال بناء القدرات الذي يقاس بالقيمة بالدولار الأمريكي. ومعظم المؤشرات هي عن المدخلات وليست عن النتائج.

ولا يمكن لمقاصد الهدف 17 التسعة عشر أن تغطي كافة عناصر وسائل التنفيذ. ويتطلب رسم الصورة كاملة أخذ ما يسمى بـ"المقاصد الأبجدية" لأهداف التنمية المستدامة الستة عشر الأخرى في الاعتبار، وتشمل مؤشرات عن تعبئة الموارد، واتساق السياسات، والشؤون المالية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وإشراك مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما الجهات الفاعلة المحلية والنساء. وغالباً ما ترتبط مؤشرات وسائل التنفيذ هذه بأوجه لتلاقي المدخلات والمخرجات بين المستويات الوطنية

يتضمن الهدف 17 مقصدين ينبغي تحقيقهما بحلول عام 2020

المقصد 17-11 زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية

المقصد 17-18 تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفضلة حسب الدخل، ونوع الجنس،

والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية

يتضمن الهدف 17 أيضاً مقصداً كان ينبغي تحقيقه بحلول عام 2017

المقصد 17-8 تفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

العوائق الرئيسية أمام تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية

الشؤون المالية

ضئيلة لا تلبي الحاجة. وتبرز هذه التحديات على خلفية عالمية من تفاقم عدم المساواة، وعدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، ما يهدد قدرة المنطقة على المضي قدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

لم يعد أمام المنطقة العربية سوى عقد واحد على تنفيذ خطة عام 2030، وهي تواجه نقصاً هائلاً في التمويل، تقدر قيمته بتريليونات الدولارات. ولا تزال القدرة على تعبئة الموارد من مختلف مصادر التمويل (العامة والخاصة والمختلطة والمتعددة الأطراف، وغير ذلك)

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام الشؤون المالية كوسيلة للتنفيذ في المنطقة العربية

السياسات المالية



يؤدي عدم الكفاءة في الإنفاق العام وفرض الضرائب على نحو غير فعال أو غير منصف في المنطقة إلى الحد من القدرة على حشد الموارد المحلية. وعلى الرغم من محاولة عدد من البلدان العربية توسيع القاعدة الضريبية وإزالة بعض الإعفاءات الضريبية وإلغاء الدعم غير الفعال للوقود الأحفوري، لا تزال الثغرات قائمة. ولا تزال البلدان الغنية بالنفط تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية رغم التقلبات التي تصحبها. وفي تلك البلدان، لا تمثل الضرائب سوى نسبة ضئيلة من الإيرادات الحكومية، وفي الحالات التي ازدادت فيها الضرائب اقتصرت الزيادة على الصناعات الهيدروكربونية²³.

وتعتمد البلدان الفقيرة بالنفط والبلدان المتوسطة الدخل على الإيرادات الضريبية، غير أن نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها منخفضة، كما أنها، عموماً، مثقلة بأعباء خدمة الديون. وبدلاً من الضرائب المباشرة والتصاعدية، غالباً ما تفرض هذه البلدان ضرائب غير مباشرة وتنازلية تلقي بالعبء الأكبر على الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل. وخلال العقد الأخير، لم تشهد معدلات الضرائب على فئات الدخل الأعلى تغييراً في معظم البلدان العربية²⁴، وحتى في البلدان التي اعتمدت نماذج أكثر تصاعدياً للضرائب، لا يزال الامتثال والإنفاذ ضعيفين. وهذه وقائع تسهم في تزايد عدم المساواة بين مختلف فئات الدخل.

بنية الاقتصاد وانخفاض الاستثمارات



تهيمن على الاقتصادات العربية قطاعات غير منتجة، لا تولّد فرص العمل الكافية واللائقة. فقطاعات الصناعة التحويلية والتصنيع والتجارة البينية ضعيفة، والجزء الأكبر من الأنشطة الاقتصادية يتركز في القطاعات المالية والعقارات. ولا تزال الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات قاصرة. وبالنسبة إلى القطاع غير النظامي فهو واسع ومتجزئ، يؤثر على قيمة الاستثمار المباشر الأجنبي ونوعيته.

أما التمويل الخاص الطويل الأمد، المحلي والأجنبي، الموجه على نحو مسؤول إلى التنمية، كما تدعو إليه خطة عمل أديس أبابا، فيشبه الافتقار إلى مناخ الاستثمار التنافسي والترتيبات العابرة للحدود التي تيسر حركة رؤوس الأموال والأفراد في المنطقة. فمكامن الخطر محدقة بالاستثمار، وتفاقم العوائق أمام توجيه التمويل الخاص المستدام نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوفر التحويلات المالية وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بين بلدان المنطقة، وخاصة من الاقتصادات العربية الغنية بالنفط، بعض الدعم، لكن، لا يزال مناخ الاستثمار غير مستقر، تكتنفه المخاطر وبعمه الفساد وتثقله التنظيمات المتقدمة وتحبطه البيروقراطية.

التدفقات المالية غير المشروعة



لا بد من كبح التدفقات المالية غير المشروعة لتعبئة الموارد وتعزيز الحوكمة وتنفيذ خطة عام 2030. وقد سجلت في المنطقة، بين عامي 2008 و2015، تدفقات غير مشروعة نتيجة التلاعب بالفواتير التجارية في القطاعات غير النفطية تعادل 8.2 في المائة من مجموع التبادل التجاري غير النفطي في العالم، وتبلغ قيمتها في المتوسط 60.3 مليار دولار سنوياً²⁵. وتسهم التدفقات غير المشروعة المرتبطة بهرب المخدرات والاتجار غير القانوني بالأسلحة وغير المعلن بالنفط أيضاً في تآكل البيئة التنظيمية، وتضعف القدرة على تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال²⁶.

خدمة الديون



تتخطى نسبة خدمة الديون إلى صادرات السلع والخدمات في المنطقة العربية ضعف المتوسط العالمي البالغ 4.62 في المائة، وتصل في بلدان المشرق العربي إلى 17.52 في المائة²⁷. ومع انحسار التوجه إلى إقراض البلدان المتوسطة الدخل بشروط ميسرة خلال السنوات الأخيرة، تتزايد أسعار الفائدة، فيتفاقم عبء الديون على هذه البلدان²⁸. وتستنزف خدمة الديون موارد تشتد الحاجة إليها في المنطقة، كما تحدّ من الحيز المالي وتهدد التنمية المستدامة. وفي عام 2018 سجل صافي تدفقات الديون إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل انخفاضاً كبيراً على الصعيد العالمي، ومع ذلك سجلت البلدان العربية أسرع تراكم في أرصدة الديون الخارجية، بلغ في المتوسط 6 في المائة، ودفعته المديونية في مصر التي تزايدت بنسبة 17 في المائة بين عامي 2017 و2018²⁹. وتبرز، في هذا الإطار، حالة لبنان الذي قدّرت نسبة الدين الحكومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيه بحوالي 155 في المائة في عام 2019³⁰.

عدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية



قليلة هي البلدان المتقدمة التي وفّت بالتزام تخصيص ما يعادل 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. وتتحمّل البلدان العربية، كما سائر البلدان النامية، الكلفة. وقد تغيّرت طبيعة المساعدات الإنمائية الرسمية ونوعيتها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فلم تعد الأموال توجه بما يتناسب مع ما تتطلبه الأولويات الحاسمة للتنمية البشرية، ولا سيما الصحة والتعليم. ولا تزال نسبة كبيرة من المساعدات الإنمائية الرسمية شديدة الارتباط بمصالح البلدان المتقدمة والمانحة.

الصراعات



تؤدي الصراعات إلى فقدان مكاسب التنمية، وتلحق أضراراً بالغة بالصناعات والقدرات الإنتاجية، وتدمر البنية التحتية الحيوية، بل مدناً بأكملها في بعض الحالات. وتحول الصراعات مسار تدفق الموارد المحلية والمساعدات الخارجية نحو جهود الإغاثة الإنسانية الضرورية والإنفاق العسكري الضخم أساساً. وتزيد كلفة إعادة بناء البنية التحتية، وخصوصاً المستشفيات والمدارس، من أوجه النقص المزمن في تمويل احتياجات التنمية. وتتباين تقديرات الكلفة الاقتصادية للصراعات، وقد بلغت حسب أحد المصادر 752 مليار دولار بين عامي 2011 و2015، بما في ذلك التكاليف المباشرة التي تكبدها كل من الجمهورية العربية السورية والعراق، وليبيا، واليمن، والآثار غير المباشرة على البلدان المجاورة³¹. وتحوّل أيضاً نسبة من المساعدات الإنسانية لتغطية تكاليف الخدمات للاجئين داخل البلدان المانحة³²، ما يقلص المساعدات الموجهة لدعم الاستثمارات المنتجة والبنى التحتية اللازمة.

يحث **اتفاق باريس** على استجابة أقوى لتغيّر المناخ، وذلك بالدعوة إلى "التوازن بين التكيّف والتخفيف" حسب الأولويات الوطنية. وبينما تلتزم البلدان العربية بالاثنتين، حددت التكيّف كأولوية لها على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومع ذلك، تظهر بيانات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لعام 2016، أن التمويل الذي قدمته البلدان المتقدمة للبلدان العربية، عبر قنوات ثنائية، لأنشطة التخفيف يفوق بخمس مرات ما قدمته لأنشطة التكيّف، كما أن القروض تفوق بخمس مرات المنح. ولم تتلقَ البلدان العربية الأقل نمواً أكثر من 2 في المائة من تدفقات تمويل الأنشطة المناخية إلى المنطقة العربية عبر قنوات ثنائية.

المصدر: ESCWA, 2019.

التكنولوجيا

حركة نقل التكنولوجيا إلى المنطقة العربية ضعيفة. وفي حين ينبغي أن تبذل البلدان المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات جهوداً إضافية، على بلدان المنطقة أن تحسّن من قدرتها على استيعاب التكنولوجيا المنقولة، سواء أكان ذلك من حيث القدرات البشرية (النظم التعليمية والبنى الأساسية للبحوث ونظم الابتكار) أم من حيث الأطر اللوجستية.

وقليلة هي الدراسات التي تقيّم استعداد البلدان العربية لتلقي التكنولوجيا. وقد خلصت دراسة حديثة ركزت على بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى أن ما يضعف استعداد تلك البلدان هو الافتقار إلى الخبرة في الإدارة الصناعية، وضعف المهارات التكنولوجية لدى السكان المحليين، والقوانين المرهقة والبيروقراطية.

المصدر: S. Elmuti and S. Abou-Zaid, 2013.

تحمّل التكنولوجيا إمكانات هائلة في البلدان العربية، إذ يمكن أن يكون لها دور في تمكين الأفراد والمجتمعات، والحد من أوجه عدم المساواة، وإيجاد حلول للتحديات التي تعوق تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة في مجالات مثل تغيّر المناخ، والصحة العامة، والمياه والصرف الصحي، والاستخدام المستدام للطاقة، والحوكمة السليمة، والحد من الفقر، والتعليم. ويمكن للتكنولوجيا أيضاً أن توجد فرص عمل جديدة، وتحسّن ظروف العمل، وترفع القدرة التنافسية للقطاع الخاص، ولهذا أهمية خاصة في منطقة تتصف بكثافة الشباب وبالقدرة على استيعاب التكنولوجيا والاستفادة مما تزخر به من فرص. وفي بعض بلدان المنطقة، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، محاولات لتسخير إمكانات التكنولوجيا في التغيير الاقتصادي والاجتماعي، غير أن هذه الجهود لا تزال محدودة. وتبقى المنطقة مستهلكة للتكنولوجيا لا منتجة لها، وتضعف فيها الروابط بين العلم والتكنولوجيا والابتكار والسوق.

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام التكنولوجيا كوسيلة للتنفيذ في المنطقة العربية

ضعف القدرة الاستيعابية

تواجه المنطقة العربية ضعفاً في تحديد الأولويات والاستثمار في الإمكانيات البشرية مقارنة بمناطق أخرى. فلا تركز النظم التعليمية ولا الهياكل السياسية ولا الأعراف الاجتماعية على التفكير النقدي والإبداع وحل المشكلات. وقد حال ذلك دون تكوين نواة أساسية من الأفراد الذين يستخدمون التكنولوجيا ويبتكرونها وينتجونها على نحو فعال، على نقيض بلدان شرق آسيا وجنوبها. واعتمد بعض البلدان المتوسطة الدخل، مثل الأردن، وتونس، والجزائر، ولبنان، والمغرب، مبادرات جديدة بالملاحظة، ولكن أغلبية الجهود لا تزال محدودة ويفتقر العديد منها إلى التمويل اللازم.

وأدى ضعف القدرة الاستيعابية إلى شيوع النهج الاستهلاكي لدى سكان المنطقة، فهم يستخدمون التكنولوجيات والمنتجات، ولكن من دون أن ينتجوها أو يكيّفوها حسب الاحتياجات المحلية. وتطوّر معظم التكنولوجيات في أماكن أخرى، مع بعض الاستثناءات. ويحدّ ضعف القدرة الاستيعابية من الاستثمار في الإنتاج والصناعة في المجال التكنولوجي، وبفاقه ضيق حيز التعاون الإقليمي الذي يسد السبل أمام توسيع الأسواق، ويحول دون استدامة الإنتاج. وتركز أكثرية الأنشطة التكنولوجية التي تضطلع بها مؤسسات القطاع الخاص، المحلية والمتعددة الجنسيات، على المبيعات والتسويق، وفي بعض البلدان، على تطوير برمجيات تلبي بشكل جزئي الاحتياجات المحلية³³.

البنية التحتية التكنولوجية والترتيبات التنظيمية

يفتقر عدد من البلدان العربية، وخاصة البلدان الأقل نمواً والبلدان التي تعاني من تداعيات الصراع والاحتلال، إلى الموارد لتوفير البنية التحتية اللازمة لخدمات الإنترنت والاتصالات. وفي عدد من البلدان المتوسطة الدخل، ورغم توفر البنية التحتية المادية، قد لا يتساوى جميع السكان في الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات، لأسباب منها ضعف الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن التغطية الشاملة لمختلف المناطق والمجتمعات المحلية. كما أن التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية واضح. ففي مصر في عام 2016، وصلت خدمة الإنترنت إلى 51.1 في المائة من الأفراد في المناطق الحضرية مقابل 33.5 في المائة في المناطق الريفية. وفي العام نفسه، بلغت المعدلات في المغرب 66.9 في المائة مقابل 44.4 في المائة، وفي عُمان 72.6 مقابل 61.3 في المائة³⁴.



غياب بيئة تمكينية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ونقل التكنولوجيا

يمثل اعتماد نظام متين للعلوم والتكنولوجيا والابتكار شرطاً أساسياً ومهماً لإنتاج التكنولوجيا ونقلها وتكييفها. وتحتضن المنطقة العربية 2 في المائة من الباحثين في العالم، وتخصص 0.64 في المائة من نفقات الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، أي أقل من نصف المتوسط العالمي³⁵. وقد تضمنت بعض الخطط والرؤى الإنمائية الوطنية لعام 2030، التي وضعتها مؤخراً بلدان في المنطقة مثل الأردن، وعمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، ركائز ترتبط بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. ولكن هذه الخطط، وأخرى مماثلة لها في المنطقة، إما لا تبين بوضوح سبل التنفيذ والتخطيط والتمويل، أو لا تتطرق إليها أصلاً³⁶.

وكذلك، ليس لدى البلدان اتجاه واضح بشأن إشراك القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث والمجتمعات المحلية لتعزيز التعاون والشراكة الفعالة في نقل التكنولوجيا وتكييفها. كما أنّ الحوافز المتاحة لإشراك الباحثين والأكاديميين في هذا القطاع محدودة للغاية. وفي المحاولات القليلة لنقل التكنولوجيا، كان الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية والبيئية محدوداً أو غائباً.

قلّة الحوافز لريادة الأعمال والأعمال الصغيرة



لا يتوفر في المنطقة ما يكفي من الصناديق الوطنية والإقليمية الداعمة للأفكار الناشئة والمبتكرة والشركات الصغيرة. ولا تزال جهود احتضان المبادرات الجديدة ودعمها محدودة من حيث الأطر اللوجستية والمعرفية. وغالباً ما تؤدي أوجه العجز هذه إلى هجرة الشباب وأصحاب المواهب الواعدة من المنطقة.

وتشوب بيئة الأعمال في المنطقة تنظيمات مرهقة أو متقادمة أو مكلفة، تعرّض على الشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة الحصول على الائتمان والوصول إلى الأسواق والمعارف التطبيقية. فكلّفة تسجيل نشاط تجاري جديد أو إغلاق نشاط تجاري قائم، مثلاً، مرتفعة للغاية، تسهم في توسّع القطاع الاقتصادي غير النظامي. ويشغل 17 بلداً عربياً مراتب من السنتين فأدنى حسب التصنيف العالمي للبيئة المؤاتية للأعمال التجارية (من بين 187 بلداً يغطيها التصنيف، حيث البلد ذو البيئة الأكثر ملاءمة هو الذي يشغل المرتبة الأولى). وتصنف خمسة بلدان عربية أيضاً، هي: الجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، وليبيا، واليمن، من بين أصعب بلدان العالم لممارسة الأعمال التجارية³⁷.

بناء القدرات: ثغرات كبيرة وأدلة قليلة على التنفيذ

لا بدّ من بناء القدرات لإصلاح نُهج التخطيط للتنمية وتحديد وسائل تنفيذها، وصولاً إلى تحقيق خطة عام 2030 في المنطقة العربية. ويدعو عدد من أهداف التنمية المستدامة إلى دعم بناء القدرات لتزويد البلدان بما يلزمها من معارف وتقنيات ومهارات. ومن بين مقاصد أهداف التنمية المستدامة الستة عشر الأولى، تدعو تسعة على الأقل بوضوح إلى بناء القدرات، ويشير عدد كبير منها إلى تقديم البلدان المتقدمة للدعم، من خلال مثلاً تبادل المعارف العلمية والخبرات التكنولوجية (المقصد 14-أ)، وتشبيد البنى التحتية (المقصد 11-ج)، والتدريب المباشر (المقصد 3-ج). ولذلك، لا يمكن اعتبار بناء القدرات مقصداً خاصاً بالهدف 17.

وحسب تقييم لدعم بناء القدرات على أساس القيمة الدلالية للمساعدة المالية والتقنية المرصودة للبلدان النامية، يتبيّن أن المنطقة تلقت مجموع 3.97 مليار دولار في عام 2016، أي ما يعادل 15 في المائة من المجموع العالمي لهذه المساعدة*. ولكن البلدان العربية الأقل نمواً تلقت نصيباً أقل من مجموعات البلدان العربية الأخرى، في حين تلقي الأردن ومصر النصيب الأكبر، ما قد يدل على ضعف ربط المساعدة بالحاجة.

والثغرات شديدة الوضوح في بناء القدرات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الستة عشر الأخرى. وفي الواقع، تبرز القدرات المحدودة كحاجز أمام تحقيق عدد من الأهداف، ولا سيما ما يرتبط منها مباشرة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة، كإدارة الموارد الطبيعية، وتقييم المخاطر، وتدابير التخفيف والتكيف (الأهداف 2، و6، و7، و12، و13، و14، و15). وتدل هذه الثغرات على أن الدعم المقدم أقل بكثير من الحاجة والطلب، ولا يفي بالالتزام العالمي بتمكين البلدان النامية من تحقيق خطة عام 2030.

*حسابات الإسكوا، الاطلاع على الشكل 5.

التجارة

بعدم المساواة في الوصول إلى مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية والتمثيل فيها، ما يعوق دور التجارة في الحد من أوجه التفاوت العالمية، وتعزيز الأداء الاقتصادي، وتقليص الفوارق في المعرفة والموارد بين المجتمعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لم تُدمج المنطقة العربية كما ينبغي في سلاسل القيمة العالمية، ولا يزال مستوى التجارة البينية فيها منخفضاً. ويؤثر ضعف البنية التحتية التجارية (اللوجستية والمادية) والتفاوت في الترابط داخل البلدان وفي ما بينها، سلباً على تنفيذ الأهداف الأخرى. وتتأثر البلدان الأقل نمواً، كما بلدان أخرى في المنطقة،

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام التجارة كوسيلة للتنفيذ في المنطقة العربية



بنية الاقتصادات العربية

في اعتماد بعض البلدان المفرط على النفط، والتركيز على القطاعات المنخفضة الإنتاجية، ومحدودية التصنيع، وضعف القطاع الزراعي تحديات تعوق مشاركة المنطقة في التجارة العالمية وتحد من قدرتها التنافسية. ولم يشهد اندماج المنطقة في سلاسل القيمة العالمية تحسناً يذكر خلال السنوات العشرين الأخيرة³⁸.



ضعف الإرادة السياسية لتحسين وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والصكوك ذات الصلة

تشكل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الإطار الأساسي لتنظيم التجارة بين البلدان العربية، ولا يزال موضع تركيزها الرئيسي الاتجار بالسلع، فلا تيسر التنقل الضروري للأشخاص والخدمات والاستثمارات. وتبقى اتفاقية منطقة التجارة أيضاً عرضة لديناميات سياسية، ما يؤثر على اتساق واستدامة التجارة البينية في المنطقة³⁹.



تجزؤ المفاوضات التجارية وغياب الرؤية التطلعية

تفتقر المفاوضات التجارية مع المناطق والكيانات الاقتصادية الأخرى إلى التنسيق ولا تُستخدم على النحو الأمثل لتحفيز النمو في الإنتاجية والخدمات على المستوى الوطني. ونادراً ما تنبثق الاتفاقات عن رؤية لما يمكن إنتاجه والاتجار به، ما يحد من قدرتها على تعبئة الموارد والقدرات والدعم⁴⁰. لذلك ينبغي للبلدان العربية أن تعزز موقفها التفاوضي كتكتلة موحدة، على غرار ما حققته كتل البلدان الأفريقية والآسيوية.



عدم كفاية جهود البلدان المتقدمة لتحسين الوضع التجاري في البلدان النامية

رغم الالتزام بتيسير وصول السلع والخدمات الناشئة في البلدان النامية إلى الأسواق، وبمراجعة الاتفاقات التجارية النافذة لزيادة الوصول وتخفيض التعريفات، إلا أن البلدان المتقدمة لم تف بتلك الالتزامات، أو أن التزامها لم يرق إلى المستوى الكافي لتحسين الفرص التجارية للبلدان العربية. وينجم عن هذا القصور ضررٌ يمس بصورة خاصة البلدان الأقل نمواً التي تتوقف فرص نموها الاقتصادي، إلى حد كبير، على المعاملة التجارية التفضيلية، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

المسائل العامة

شركات أصحاب المصلحة المتعددين: محاولات مجزأة، وتقلص الفضاء المدني، وشركات محدودة لخدمة الصالح العام

تتفاوت مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ خطة عام 2030 وما يرتبط بها من عمليات متابعة واستعراض، ولا ترقى إلى مستوى إمكاناتها، كما أنها تفتقر في الكثير من الأحيان إلى البيئة التمكينية. وتنحصر مشاركة المجتمع المدني، غالباً، في المشاورات لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المكلف بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولم تسفر المشاورات حتى الآن عن آليات أكثر منهجية لمشاركة المجتمع المدني على المستويين الوطني والمحلي، رغم أهمية هذه المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتدعو أهداف عدة إلى التعاون مع المستفيدين والجهات الفاعلة المحلية، وإلى إعطاء الأولوية لمساءلة الدولة أمام شعوبها. وقد سُجل خلال السنوات الأخيرة، في معظم بلدان المنطقة، تقلص في الفضاء المدني، ولا تزال القيود التشريعية المفروضة على عمل المجتمع المدني وعلى الوصول إلى المعلومات من التحديات الرئيسية في المنطقة (الهدف 16).

ينصب تركيز الشركات بين القطاعين العام والخاص في المنطقة في القطاعات المربحة للشركات متعددة الجنسيات وشركات القطاع الخاص الأخرى، ولا سيما في قطاعات الطاقة والكهرباء والاتصالات والنقل. ومن النادر أن تستهدف هذه الشركات ما يسمى بالقطاعات الاجتماعية أو القطاعات التي تستثمر في القدرات البشرية أو الابتكار الاجتماعي. وفي بعض البلدان العربية قوانين لتنظيم الشركات بين القطاعين العام والخاص، ولكن لا بد من بذل مزيد من الجهود للتأكد من أنها تخضع للتدقيق لضمان توافيقها مع حقوق الإنسان ومبادئ الشمول والإنصاف*.

*.Alsaidi, forthcoming

الاتساق في السياسات والمؤسسات

يمثل بذل الجهود اللازمة لتعزيز الاتساق في السياسات والمؤسسات تحدياً عالمياً وإقليمياً ووطنياً. فعلى الصعيد العالمي، لم تتحقق بعد المواعمة بين مختلف الأطر، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، تلك المتعلقة بالحوكمة والأداء في الاقتصاد، وتغيّر المناخ، وتمويل التنمية، ودعم البلدان الأقل نمواً، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وللإسراع في تحقيق مختلف أهداف خطة عام 2030 في البلدان العربية، لا بد من تعزيز التكامل الإقليمي في مجالات حاسمة مثل التجارة وإدارة الموارد الطبيعية والهجرة وتغيّر المناخ والنقل.

وعلى الصعيد الوطني، أنشأت غالبية البلدان العربية لجاناً مشتركة بين القطاعات لتنسيق تنفيذ خطة عام 2030. وغالباً ما تكون هذه اللجان وزارية يرأسها مكتب رئيس الوزراء أو ما يعادله. ولكن يختلف نطاق هذه اللجان والوزن المعطى لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة من بلد إلى آخر.

وبصعب حتى الآن تقييم فعالية هذه اللجان في دفع العمل المشترك بين القطاعات. ولا يزال ضعف الاتساق بين الاستراتيجيات القطاعية الرامية إلى تحقيق أهداف محددة للتنمية المستدامة أو للأولويات الوطنية يمثل عائقاً رئيسياً، رغم الحاجة الملحة إلى دمج الاستراتيجيات أو إعادة صياغتها بحيث تتناول أوجه التضافر والمفاضلة بين مختلف أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك، استراتيجيات إدارة الزراعة والمياه، التي لم يبلغ الدمج في ما بينها الحد اللازم في عدد من بلدان المنطقة. وكذلك، رغم تزايد أهمية تعميم منظور المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الخطط الوطنية، نادراً ما يُراعى هذا البُعد في استراتيجيات تعزيز النمو الاقتصادي والازدهار، أو التصدي لتغيّر المناخ.

وغالباً ما يبرز واضح السياسات القصور بصعوبة تبادل المعلومات والبيانات بين الجهات الفاعلة في مختلف القطاعات، ما يؤكّد الحاجة إلى تغيير ثقافي يطال مختلف مراحل دورة التخطيط والتنفيذ والمتابعة والاستعراض. وفي تنفيذ خطة عام 2030 فرصة لإحداث هذا التغيير الثقافي وتحسين التكامل لزيادة المنافع والحد من المفاضلات.

البيانات والرصد والمساءلة

ورغم ما تبذله أجهزة الإحصاء الوطنية من جهود ملحوظة لإنتاج البيانات اللازمة لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية وإعداد التقارير، تبقى الثغرات كبيرة، ولا سيما في البعد البيئي للتنمية المستدامة. وتفصيل البيانات ولا سيما حسب الجنس، ضعيف جداً، على الرغم من أهميته الحاسمة للتأكد من أن آليات وضع السياسات وتنفيذها تلبي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية. وتضعف هذه الثغرات من قدرة خطة عام 2030 على الحد من عدم المساواة والوصول إلى من هم أكثر عرضة للإهمال. فإنتاج بيانات آنية مفصلة وعالية الجودة ليس مجرد رכיعة فنية لتحقيق خطة عام 2030، بل هو أيضاً رכיعة سياسية كونه أساسياً لضمان الشمول والعدالة.

لا يُعرف سوى القليل عن مدى استناد آليات تنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة إلى النتائج، وعن تقييم آثار السياسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فتقييم السياسات والتدخلات ليس منتظماً، ونتائجه نادراً ما تعمّم على الجمهور، كما تغيب في بعض الحالات آليات مساءلة الدولة أمام المواطنين. ويحدّ تقلص الفضاء المدني من إمكانية تقييم مختلف الشواغل، كجهود الدولة، والنفقات الحكومية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي السنوات الأخيرة، شجعت الاستعراضات الوطنية الطوعية بعض جهود التنسيق والتشاور، ومع ذلك طغى عليها الطابع الوصفي لجهود التنفيذ عوضاً عن التقييمي، وركّزت أكثر على التحليل الكمي عوضاً عن النوعي على الصعيد الوطني.

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام البيانات والرصد والمساءلة كوسائل للتنفيذ في المنطقة العربية

القدرات والتمويل

أنشأت بلدان عربية عدة آليات للرصد والمتابعة والاستعراض، فتعمل المؤسسة الوطنية المسؤولة عن تنسيق العمل على تنفيذ خطة عام 2030 مع جهاز الإحصاء الوطني أو وزارة التخطيط لإعداد تقارير مرحلية دورية عن مؤشرات الأداء الرئيسية الوثيقة الارتباط بأولويات التنمية الوطنية. كما أجرى عدد من البلدان عملية تحديد الروابط بين أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ومؤشراتها من ناحية، والرؤى والاستراتيجيات والخطط الوطنية من ناحية أخرى.

ولا يزال إنتاج البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر غير كافٍ. ففي بعض الحالات، كما في الهدفين 1 و10، يمثل هذا النقص تحدياً منهجياً يعوق تحقيق الهدف. وتحدياً في بعض البلدان، اعتبارات سياسية من إنتاج البيانات ونشرها. وقد حال غياب التعريف الشامل لمفاهيم أساسية كالنقص وعدم المساواة، وعدم قياس مؤشرات بدقة دون تمكين واضعي السياسات من التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، ما تسبب بتفاقم الشعور بالغبن والاستياء. وكذلك كان للقدرة المحدودة على إنتاج بيانات عن تغيّر المناخ والتنوع البيولوجي مثلاً، دور في غياب السياسات المناسبة.



ويصعب فصل التحديات المنهجية عن تلك المتعلقة بالتمويل. فقد أنشأت بعض البلدان (الأردن، وتونس، والجزائر، ودولة فلسطين، ومصر) آليات لإجراء مسح دورية للأسر المعيشية بهدف توليد البيانات، غير أن محدودية الموارد تؤثر على نطاق هذه المسوح ونوعيتها.



ضعف التنسيق

لا تتوفر، غالباً، الأطر المؤسسية اللازمة لتنسيق حركة البيانات بين الكيانات المختلفة على المستوى الوطني، وبين البيانات الوطنية وتلك العالمية، كالمصنات الوطنية لإعداد التقارير وقواعد البيانات المركزية. وحتى في الحالات التي تتوفر فيها مثل هذه الأطر، لا تكون فاعلة بالكامل. ولا تزال ثروة من البيانات الإدارية مربوطة بالعمليات الخاصة بكل قطاع فلا يسهل على صانعي السياسات الوصول إليها واستخدامها بالتنسيق بين مختلف القطاعات. ولا تتسق السجلات المدنية والإحصاءات الحيوية، إذ تسجل الكيانات المختلفة أرقاماً متضاربة، والحال كذلك، وإن بدرجة أقل، في البيانات المتعلقة بالزواج والطلاق، إذ تتوزع بين المحاكم والوحدات الإدارية. ويؤثر هذا التجزؤ سلباً في قدرة الدولة على جمع المعلومات من مصادر مختلفة وتصميم سياسات متكاملة فعالة. فتجزئة البيانات سبب مباشر لتجزئة السياسات والتدخلات.



إرادة سياسية محدودة لتوليد البيانات وتفصيلها وتعميمها

يضعف الالتزام بالشفافية في بعض بلدان المنطقة، خاصة إزاء مؤشرات حالة الهجرة والبطالة. ويعني الفراغ القانوني في أكثر من ثلثي البلدان التي شملها المسح، والبالغ عددها 14 بلداً، أن الأولوية ليست لتفصيل البيانات حسب فئات أو خصائص محددة، على الرغم من تزايد الطلب على البيانات المفصلة⁴¹. وفي مختلف أهداف التنمية المستدامة، تشمل الفئات المعرضة للإهمال غير المواطنين والعاملين المنزليين. ولا تجمع بيانات كافية ومنظمة عن الفئات التي لديها احتياجات محددة، مثل الأطفال والمراهقين وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. والتقدم في العديد من أهداف التنمية المستدامة غير متساوٍ على الصعيد دون الوطني، يجعل مناطق عديدة، خاصة الريفية وتلك البعيدة عن المركز، وجيوب المستوطنات البشرية غير النظامية داخل المدن، عرضة لمزيد من الإهمال. ويتزايد استخدام البلدان العربية للاستعراضات الوطنية الطوعية كفرصة لتوسيع نطاق جمع البيانات. ولكن عدم إتاحة البيانات التي تنتجها النظم الإحصائية الوطنية، ولا سيما الوزارات المختصة، يضعف القدرة على مساءلة الدولة ومؤسساتها. وحتى في البلدان التي أنشئت فيها منصات للتقارير أو لوحات لتتبع المعلومات، قد لا تتاح البيانات باللغة العربية، فتبقى الشفافية محدودة. ولا يمكن للعديد من أصحاب المصلحة، مثل المجتمع المدني والأكاديميين ووسائل الإعلام على سبيل المثال لا الحصر، الوصول إلى المعلومات بسهولة وانتظام، ما يعوق قدرة هذه الأطراف على البحث والتقييم والمشاركة في العمليات المتعلقة بالسياسات والميزانيات العامة وما شابه.

ما العمل لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 17

على التصدي لأوجه عدم المساواة بين البلدان والمناطق، وتدعم التحول المتسق والمتكامل نحو التنمية المستدامة على جميع المستويات.

يتطلب الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة جهوداً وطنية وإقليمية وعالمية، تسترشد بكيفية تأثير الأطر العالمية والإقليمية على التنفيذ على المستوى الوطني، وتساعد

الشؤون المالية

1. اعتماد سياسات مالية تركز على أهداف التنمية المستدامة:

- إصلاح السياسات المالية لتحسين كفاءة الإنفاق العام وتخصيص موارد كافية لأولويات التنمية المستدامة الوطنية.
- إصلاح السياسات الضريبية، انطلاقاً من الواقع الاجتماعي والاقتصادي في كل بلد، واعتماد نماذج تصاعدية تتوخى الإنصاف.
- تعزيز نظم الامتثال الضريبي وإنفاذ التشريعات ذات الصلة، من أجل استخدام الضرائب بفعالية.

2. توجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز الإنتاجية والاستدامة:

- توجيه التخطيط الاقتصادي نحو قطاعات أكثر إنتاجية وتوليد فرص العمل ودعم جهود التنويع.
- توجيه الاستثمار المباشر الأجنبي نحو الصناعات والمبادرات الإنتاجية، مع التركيز على العائدات المتوسطة والطويلة الأجل وكذلك على نقل التكنولوجيا والمعرفة.
- تعزيز الإطار القانوني للحد من المخاطر وتخفيفها واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

5. وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها بالمساعدات الإنمائية الرسمية بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا:

- زيادة كمية المساعدة بما لا يقل عن 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة وبما يتوافق مع أولويات التنمية المستدامة الوطنية للبلدان النامية.
- زيادة كمية ونوعية المساعدة التي تدعم القدرات البشرية في البلدان النامية، وضمان نقل المعارف والتكنولوجيات اللازمة.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في المساعدة الإنمائية الرسمية، والحد من الازدواجية في الاحتساب ومن إدراج تكاليف اللاجئين داخل البلدان المانحة ضمن المساعدات الإنمائية الرسمية.
- زيادة النزاهة في مختلف التزامات التمويل، ولا سيما التزامات تمويل التنمية المستدامة المتوسطة والطويلة الأجل، والتمويل الخاص بالمناخ، والمساعدات الإنسانية قصيرة الأجل.

- تخفيض كلفة التحويلات المالية، واعتماد أطر تنظيمية لتسهيل استثمارها، وتشجيع مساهمات المهاجرين في التنمية في بلدانهم الأصليين.

3. كبح التدفقات المالية غير المشروعة:

- تعزيز التشريعات والأطر التنظيمية وآليات الإنفاذ لحظر التدفقات المالية غير المشروعة والتلاعب بالفواتير، بما في ذلك الممارسات المتعلقة بالتلاعب بأسعار السلع وقيمتها وكميتها.
- بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون ومكاتب النيابة العامة لضبط الجرائم المالية ومكافحتها.
- زيادة التنسيق على المستوى الإقليمي للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة ومواءمة السياسات.

4. معالجة أزمة الديون وتعزيز مكانة المنطقة في المفاوضات العالمية ذات الصلة:

- دعوة الأطراف المعنية المتعددة إلى تخفيف أعباء الديون عن البلدان العربية الأقل نمواً والمتأثرة بالصراعات.
- عكس الاتجاهات الحالية في الإقراض لتحسين وصول البلدان المتوسطة الدخل إلى القروض الميسرة، وإعادة التفاوض على أسعار الفائدة للاقتصادات غير النفطية للتخفيف من عبء الديون بما يتناسب مع مستويات نموها.

التكنولوجيا

1. إعطاء الأولوية لبناء قدرة السكان الاستيعابية لاستخدام التطبيقات التكنولوجية وتكييفها وتخصيصها وتطويرها وفقاً للاحتياجات الإنمائية، والاستثمار في ذلك:

- دعم التحول الرقمي لعدد من الخدمات والمعاملات العامة كوسيلة فعالة لتطوير البنى التحتية المطلوبة ومبادرات القطاع الخاص لدفع هذا القطاع.
- 2. ضمان وصول الجميع إلى التكنولوجيا:
- تحسين الأطر التنظيمية لتوسيع نطاق البنى التحتية الضرورية لكي تغطي جميع المناطق والمجتمعات المحلية.
- الاستثمار في التنمية المحلية، وتشجيع المراكز أو الوحدات التكنولوجية في مختلف المناطق، بما في ذلك المناطق الريفية.

- إصلاح النظم التعليمية واعتماد منهجيات تربوية تشجع التفكير النقدي والإبداع وحل المشكلات في مختلف المواد والتخصصات الأكاديمية وفي جميع مستويات التعليم (من المستويات الأولى إلى الدراسات العليا).

- الاستثمار في مبادرات التعلم على مدى الحياة لبناء القدرة الاستيعابية لغير المنخرطين في التعليم النظامي.

- دمج التدريب المهني على المستويين الثانوي وما بعد الثانوي في سياسات الإصلاح التربوي الوطنية، مع التركيز على زيادة نطاق المهارات، ومعالجة ندرة الكفاءات المتوسطة المستوى أو الحرفية، والمساهمة في جهود التصنيع.

3. اعتماد استراتيجيات لتحسين البحث والتطوير:

- زيادة الميزانيات المخصصة للاستثمار في البحث والتطوير، وتحسين ظروف الباحثين في الجامعات ومراكز البحوث.
- تحسين الترابط والتفاعل بين الجامعات والمنظومة البحثية والصناعة، وتركيز أولويات البحث على احتياجات القطاعات المنتجة.
- تشجيع مساهمات القطاع الخاص في البحث والتطوير ومبادرات الابتكار.
- رفع القيود المفروضة على حرية التعبير لتشجيع المشاركة النشطة والحيوية للباحثين في السياسة العامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4. تسهيل إنشاء وتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- إنشاء صناديق وطنية وإقليمية وإصلاح القوانين لتسهيل القروض والمنح ورأس المال المجازف والتشارك في الأرباح، إلخ. لدعم رواد الأعمال الجدد.
- تبسيط وتعميم القواعد التنظيمية المتعلقة بإنشاء وإغلاق المؤسسات الجديدة والصغيرة والمتوسطة الحجم.

التجارة

1. تعزيز السياسات التجارية ودعم أوجه تضافرها مع التخطيط الاقتصادي:

- تصميم سياسات تجارية تطلعية تستفيد من الموارد البشرية والطبيعية والمالية القائمة، وترتبط برؤية للتحسين التدريجي للقدرة التنافسية التجارية.
- إعادة هيكلة الاقتصاد لإعطاء الأولوية للقطاعات المنتجة ودعم التصنيع المستدام والاستثمار في التكنولوجيات الخضراء.
- تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة وتحسين الإنتاجية الزراعية والبنية التحتية المتصلة بها، ومواءمة الأطر اللوجستية لإنتاج الأغذية وتوزيعها.

2. تشجيع التجارة البينية:

- التأكد من التنفيذ الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوسيع نطاق تغطيتها للخدمات، وإعادة تفعيل العمل نحو قيام الاتحاد الجمركي العربي.

3. الارتقاء بتمثيل المنطقة في الحوكمة الاقتصادية العالمية وتعزيز مكانتها في المفاوضات:

- اتخاذ خطوات سياسية لضمان توحيد مواقف حكومات المنطقة وتنسيقها من الاتفاقيات التجارية، وتحديد القدرات اللازمة لتحسين التفاوض.
- رفع القيود المفروضة على وصول المنتجات والخدمات التي تنشأ عن البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، بما في ذلك من خلال إلغاء أو تخفيض التعريفات الباهظة.

البيانات والرصد والمساءلة

- زيادة إنتاج البيانات العالية الجودة واستخدامها بما يتفق مع المعايير الدولية، والربط بين القدرة الإحصائية والتمويل في خطط التنمية الوطنية، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لإنتاج بيانات متسقة وعالية الجودة ومفضلة.
- إعطاء الأولوية لإنتاج بيانات عالية الجودة وآنية مفضلة حسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والإثني وحالة الهجرة ونوع الإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة بالسياقات الوطنية.

- زيادة التنسيق بين أجهزة الإحصاء الوطنية وجميع الهيئات المنتجة للبيانات، ولا سيما البيانات الإدارية، وزيادة التنسيق بين أجهزة الإحصاء الوطنية وهيئات الأمم المتحدة العاملة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- إنشاء منصات وطنية للإبلاغ وتفعيلها بالكامل، ورفدها بمصادر معرّفة بوضوح لكل مؤشر بما يتسق مع البيانات الوصفية الموحدة، وبمسارات منتظمة للتنسيق بين مختلف مصادر البيانات، وبآليات للنشر والشفافية وفقاً للمعايير الدولية.
- زيادة الشفافية في إنتاج البيانات واستخدامها، وتعزيز الإطار التشريعي، وتفعيل الالتزام بإتاحة البيانات للجمهور وتسهيل الوصول إليها.
- زيادة الوصول من دون قيود إلى البيانات، بما في ذلك البيانات الدقيقة، لتوليد المعرفة بشأن التنمية المستدامة في المنطقة، وتعزيز التحليلات المشتركة بين القطاعات، وتشجيع مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في رصد السياسات والتدخلات وتقييمها.
- دمج وبناء القدرات لاستخدام مصادر بديلة للبيانات، بما في ذلك البيانات الضخمة والبيانات الجغرافية المكانية.

مقاصد الهدف 17 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد	المؤشر	البيانات
الشؤون المالية		
1-17	1-1-17	لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات	مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر	
	2-1-17	لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
	نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية	
2-17	1-2-17	لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 و 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص 0.20 في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجموعها، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	

3-17

حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية

1-3-17

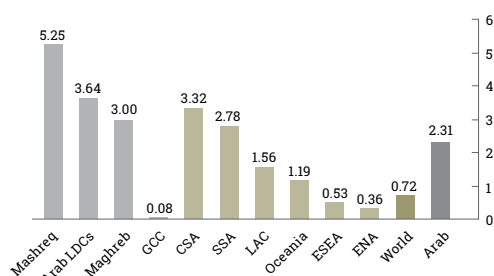
الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون في ما بين بلدان الجنوب كنسبة من إجمالي الميزانية المحلية

2-3-17

حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 1 حجم التحويلات المالية (بالدولار) كنسبة من مجموع الناتج المحلي (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرجح جميع المتوسطات حسب مجموع الناتج المحلي الإجمالي بالدولار بالأسعار الجارية لعام 2016 (القاسم)، مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (World Bank, 2019). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: جيبوتي (2015)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر ودولة فلسطين والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن (2016).

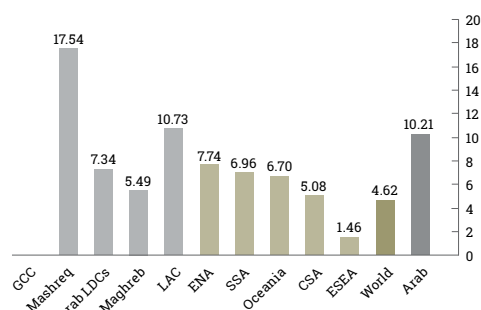
4-17

مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة

1-4-17

تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات

الشكل 2 تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرجح جميع المتوسطات حسب مجموع صادرات السلع والخدمات بالدولار بالأسعار الجارية لعام 2016 (القاسم)، مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (World Bank, 2019). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سجلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: جزر القمر (2014)، جيبوتي (2015)، الأردن وتونس والجزائر والسودان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا (2016). ووفقاً لمستودع البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2019b)، هذا المؤشر هو النسبة المئوية لخدمة الدين (مدفوعات الأصل والفائدة) إلى صادرات السلع والخدمات، حيث تشير خدمة الدين فقط إلى الدين العام والدين المضمون من الحكومة. وهو أحد المقاييس المستخدمة لتحديد القدرة على تحقّل الديون. وتشير النسبة المنخفضة إلى أن هيكلة الديون في البلد/الإقليم/المنطقة هي ضمن القدرة على تحملها. ولا تغطي بيانات هذا المؤشر سوى 116 بلداً/إقليماً. وتفتقر البلدان/الأقاليم ذات الدخل المرتفع، بما في ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى البيانات نظراً لعدم نشرها، وهو ما ينبغي أخذه في الاعتبار عند تحليل المتوسطات.

5-17

اعتماد نُظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها

1-5-17

عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نُظماً لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

التكنولوجيا

6-17

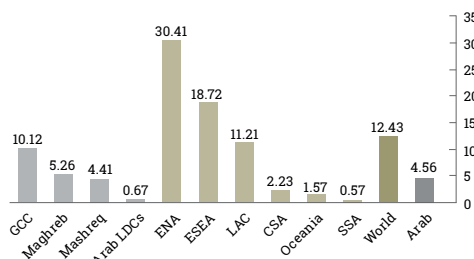
تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا

1-6-17

عدد اتفاقات التعاون في مجالي العلوم و/أو التكنولوجيا المبرمة بين البلدان، بحسب نوع التعاون

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 3 الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيمةً بيانية سُجّلت في عام 2010 للعراق وفي عام 2016 للبلدان الأخرى البالغ عددها 21 بلداً.

2-6-17

الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، بحسب السرعة

7-17

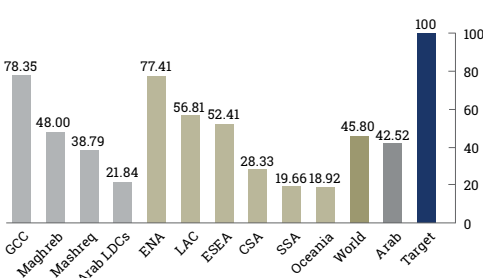
تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه

1-7-17

مجموع مبلغ التمويل المعتمد للبلدان النامية من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلاد النامية

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

الشكل 4 مستخدمو الإنترنت لكل 100 من السكان (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: تُرجح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيمةً بيانية سُجّلت في عام 2016 لجميع البلدان العربية.

1-8-17

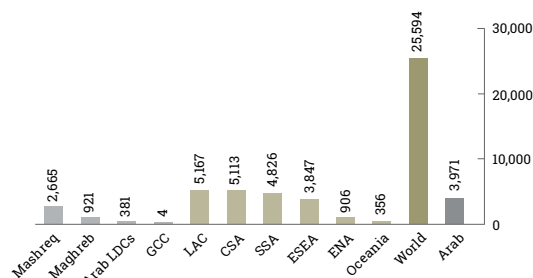
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

8-17

التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بناء القدرات

الشكل 5 مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (الإنفاق الإجمالي) للتعاون التقني (بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لعام 2016)



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم في البلدان. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيمة بيانات سجلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: عُمان (2010)، الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن (2016). ولا يغطي هذا المؤشر سوى البلدان/الأقاليم المتلقية ويستثني البلدان/الأقاليم المانحة البالغ عددها 33 بلداً/إقليماً من مختلف المناطق المدرجة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

1-9-17

القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية (بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) المرصودة للبلدان النامية

9-17

تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

التجارة

1-10-17

المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية في جميع أنحاء العالم

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

10-17

إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة

1-11-17

حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

11-17

زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرة، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020

1-12-17

متوسط التعريفات الجمركية التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

12-17

تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على المنتجات المستوردة من أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطة، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

المسائل العامة

اتساق السياسات والمؤسسات

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.	13-17 لوحة متابعة حالة الاقتصاد الكلي	13-17 تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها
لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.	1-14-17 عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة	14-17 تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة
لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.	1-15-17 مدى استخدام أطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان من جانب مقدمي التعاون الإنمائي	15-17 احترام الهامش السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.	1-16-17 عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة	16-17 تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية
لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.	1-17-17 المبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود للشراكات بين القطاعين العام والخاص وشراكات المجتمع المدني	17-17 تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد

البيانات والرصد والمساءلة

18-17

تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020

17-18-1

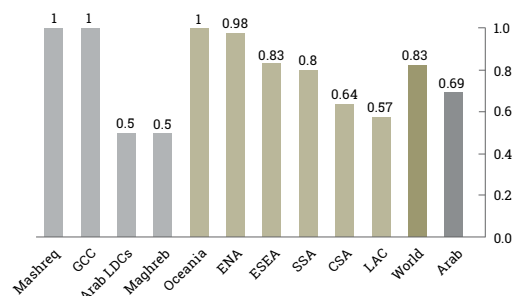
نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة على الصعيد الوطني، مع التصنيف الكامل لها عندما تكون ذات صلة بالغاية المستهدفة، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

لم تُستوف المعايير المحددة للتوصل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

17-18-2

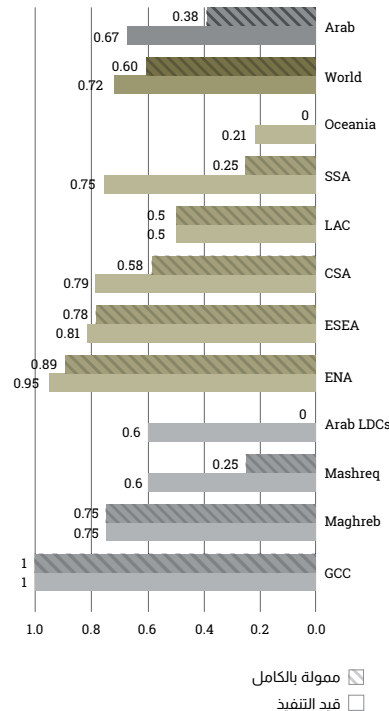
عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

الشكل 6 البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (متغير وهمي 0-1)



ملاحظة: المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية هي المتوسطات البسيطة للقيم التي سجلتها البلدان، وبالتالي تمثل حصة البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في منطقة معينة إقليمية أو دون إقليمية. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيمة بياناتية سُجّلت في عام 2018 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي ودولة فلسطين والسودان والعراق وعمان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا.

الشكل 7 البلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية ممولة بالكامل، والبلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية قيد التنفيذ (متغيران وهميان 0-1)



ملاحظة: المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية للسلسلة هي المتوسطات البسيطة للقيم التي سجلتها البلدان، وبالتالي تمثل حصة البلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية ممولة بالكامل أو قيد التنفيذ، في منطقة معينة إقليمية أو دون إقليمية.

ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية في السلسلة الأولى قيماً بيانية سُجّلت في عام 2018 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي ودولة فلسطين والسودان والعراق وعمان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا.

أما المجموع الإقليمي للمنطقة العربية في السلسلة الثانية فيشمل قيماً بيانية سُجّلت في عام 2018 للبلدان التالية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي ودولة فلسطين والسودان والعراق وعمان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

3-18-17

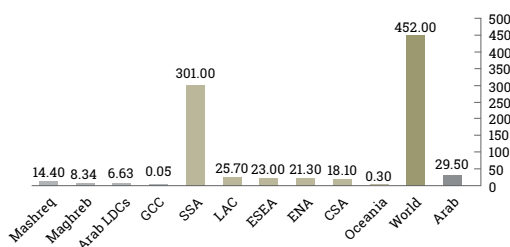
عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل

19-17

الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030

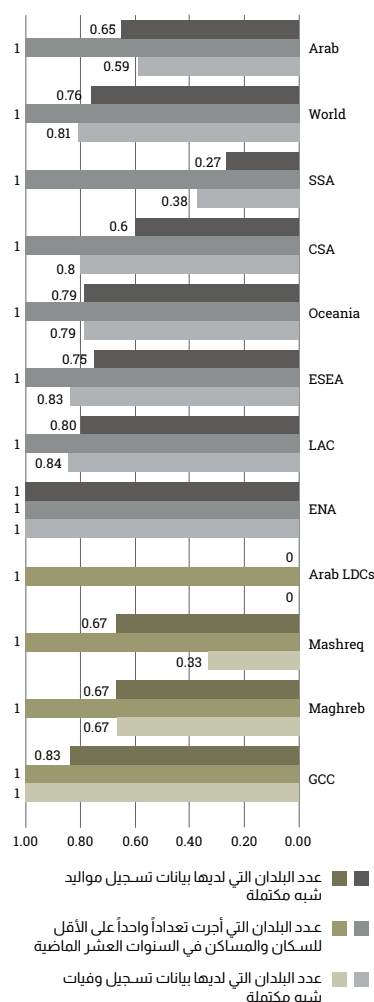
1-19-17

القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية



ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلي للقيم التي سجلتها البلدان، ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2012)، جزر القمر والمملكة العربية السعودية (2013)، الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر وجيبوتي ودولة فلسطين والسودان والصومال والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن (2015). ولا يغطي هذا المؤشر سوى البلدان/الأقاليم المتلقية ويستثنى البلدان/الأقاليم المانحة البالغ عددها 33 بلداً/إقليماً من مختلف المناطق المدرجة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل 9 البلدان التي لديها بيانات تسجيل مواليد مكتملة بنسبة 90 في المائة على الأقل، والبلدان التي لديها بيانات تسجيل وفيات مكتملة بنسبة 75 في المائة على الأقل، والبلدان التي أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية (متغيرات وهمية 1-0)



ملاحظة: المجاميع العالمية والإقليمية ودون الإقليمية للسلاسل الثلاث هي المتوسطات البسيطة للقيم التي سجلتها البلدان. وبالتالي تمثل حصة البلدان التي لديها بيانات تسجيل مواليد/وفيات شبه مكتملة أو البلدان التي أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية في منطقة معينة إقليمية أو دون إقليمية.

ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية في سلسلة بيانات تسجيل المواليد قيماً بيانية شُكلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2015)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والعراق وعمان ودولة فلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن (2016).

ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية في سلسلة بيانات السكان والمساكن قيماً بيانية شُكلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: جيبوتي (2009)، الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية (2010)، الكويت (2011)، موريتانيا (2013)، تونس والمغرب (2014)، الأردن وقطر (2015)، جزر القمر ودولة فلسطين ومصر (2017).

ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية في سلسلة بيانات تسجيل الوفيات قيماً بيانية شُكلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية وجيبوتي (2015)، الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر ودولة فلسطين والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن (2016).

2-19-17
نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية؛ و(ب) حققت نسبة 100 في المائة في تسجيل المواليد ونسبة 80 في المائة في تسجيل الوفيات

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018) باستثناء البيانات المحدثة بشأن المؤشرات التالية: 17-2 [البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (متغير وهمي 1-0)]، 17-3 [البلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية ممولة بالكامل، والبلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية قيد التنفيذ (متغيران وهميان 1-0)] (United Nations Statistics Division, 2019a).

الحواشي

1. IMF, 2019b.
2. ESCWA, 2018b.
3. المرجع نفسه.
4. OECD, 2019.
5. World Bank, 2019.
6. ESCWA, 2018b.
7. المرجع نفسه.
8. UNESCO, 2015. يمكن الاطلاع أيضاً على مقاصد الهدف 9 ومؤشراته (المؤشر 9-5-1).
9. Cornell University, INSEAD and WIPO, 2019.
10. حسابات الإسكوا، الشكل 4.
11. ITU, 2019a.
12. ITU, 2019b.
13. ESCWA, forthcoming.
14. المرجع نفس. البلدان التي يغطيها التقرير هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، والكويت، وموريتانيا.
15. بالاستناد إلى قيمة "الحصة من الأنشطة التكنولوجية المتوسطة والعالية" من UNIDO, 2019.
16. ESCWA, 2018a.
17. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى ESCWA, 2018a وبيانات التجارة المجمعّة من مصادر وطنية.
18. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات التجارة المجمعّة من مصادر وطنية. الاطلاع أيضاً على ESCWA, 2018a.
19. القيمة للاتحاد الأوروبي هي لعام 2016، ولمنطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2015. المصادر: European Union, 2017; ASEAN Statistics, 2016.
20. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات التجارة المجمعّة من مصادر وطنية. الاطلاع أيضاً على ESCWA, 2018a.
21. Alsaidi, forthcoming.
22. المرجع نفسه.
23. ESCWA, 2019c.
24. المرجع نفسه.
25. ESCWA, 2018b.
26. المرجع نفسه.
27. حسابات الإسكوا، الشكل 2.
28. ESCWA, 2018b.
29. World Bank, 2020. مجموعة البلدان حسب تعريف البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
30. IMF, 2019a.
31. Sarangi and others, 2018; ESCWA, 2018b.
32. United Nations, 2019.
33. ESCWA, 2017.
34. ITU, 2019c.
35. UNESCO, 2015. يمكن الاطلاع أيضاً على مقاصد الهدف 9 ومؤشراته (المؤشر 9-5-1).
36. ESCWA, 2019a.
37. World Bank Group, 2019.
38. ESCWA, 2015.
39. المرجع نفسه.
40. المرجع نفسه.
41. Jafar, 2019. البلدان التي يشملها المسح هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والسودان، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، وقطر، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

- Alsaidi, Mohamed Said (forthcoming). "Civil Society Handbook on Public-Private Partnerships". Arabic version.
- ASEAN (Association of Southeast Asian Nations) Statistics (2016). "Intra- and Extra- ASEAN Trade, 2015". https://asean.org/wp-content/uploads/2016/11/Table18_as-of-6-dec-2016.pdf.
- Cornell University, INSEAD (Institut Européen d'Administration des Affaires), and WIPO (World Intellectual Property Organization) (2019). The Global Innovation Index 2019. www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4434.
- Elmuti, Dean S., and Ahmed S. Abou-Zaid (2013). "Patterns of Technology Transfer among the Arab Gulf States: Opportunities and Challenges". *International Journal of Commerce and Management* 23(4): 339–53. <https://doi.org/10.1108/IJCoMA-02-2012-0012>.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2015). Assessing Arab Economic Integration: Towards the Arab Customs Union. www.unescwa.org/publications/assessing-arab-economic-integration-1st-issue.
- (2017a). External Trade Bulletin of the Arab Region: Twenty-Fifth Issue. 25th ed. Beirut. www.unescwa.org/publications/external-trade-bulletin-arab-region-issue25.
- (2017b). "The Innovation Landscape in Arab Countries: A Critical Analysis". Beirut. www.unescwa.org/publications/innovation-landscape-arab-countries-critical-analysis.
- (2018a). External Trade Bulletin of the Arab Region. Twenty-Sixth Issue. 26th ed. Beirut. www.unescwa.org/publications/external-trade-bulletin-arab-region-issue26.
- (2018b). "The State of Financing Development in the Arab Region". Beirut. www.unescwa.org/publications/state-financing-development-arab-region.
- (2019a). "Arab Horizon 2030: Innovation Perspectives for Achieving SDGs in the Arab Region". Beirut. www.unescwa.org/publications/arab-horizon-2030-innovation-perspectives-sdgs-arab-region.
- (2019b). "Climate Finance in the Arab Region: Technical Report". Beirut. www.unescwa.org/publications/climate-finance-arab-region.
- (2019c). "Fiscal Policy Review of Arab States 2019". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/I1901323.pdf.
- (forthcoming). "Arab Digital Development Report". Beirut.
- European Commission (2018). "International Trade Statistics – Eurostat". <https://ec.europa.eu/eurostat/web/euro-indicators/international-trade>.
- European Union (2017). Globalisation Patterns in EU Trade and Investment 2017 Edition. Eurostat. <https://doi.org/10.2785/65836>.
- IMF (International Monetary Fund) (2019a). "Lebanon: 2019 Article IV Consultation – Press Release; Staff Report; Informational Annex; and Statement by the Executive Director for Lebanon". www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2019/10/17/Lebanon-2019-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-Informational-Annex-and-48733.
- (2019b). "World Revenue Longitudinal Data". Tax revenue in percentage of GDP. <https://data.imf.org/?sk=77413F1D-1525-450A-A23A-47AEED40FE78>.
- ITU (International Telecommunication Union) (2019a). "Gender ICT Statistics (Last Update 2017)". [www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2019/Individuals using the internet by gender_Jun2019.xlsx](http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2019/Individuals%20using%20the%20internet%20by%20gender_Jun2019.xlsx).
- (2019b). "Measuring Digital Development – Facts and Figures 2019". Geneva. www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2019.pdf.
- (2019c). "World Telecommunication/ICT Indicators Database". www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/publications/wtid.aspx.
- Jafar, Neda (2019). "Regional Assessment of Countries' Capacity to Produce Disaggregated Data". Presented at the Regional Workshop on Data Disaggregation for SDGs Indicators, Istanbul, 19-21 November. Beirut: ESCWA. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/u593/1.2_escwa.pdf.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) (2019). "QWIDS - Query Wizard for International Development Statistics". <https://stats.oecd.org/qwids/>.
- Sarangi, Niranjan, and others (2018). "Overview of Financing Sustainable Development in the Arab Region". Najib Saab and Abdul-Karim Sadik, eds., 2018 Report of the Arab Forum for Environment and Development: Financing Sustainable Development in Arab Countries, chapter 1. Beirut: AFED. www.afedonline.org/webreport2018/AFEDReport-financingSDinArabCountries2018.pdf.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) (2015). UNESCO Science Report: Towards 2030. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000235406>.
- UNIDO (United Nations Industrial Development Organization) (2019). "UNIDO Statistics Data Portal – CIP Database". 2019. <https://stat.unido.org/database/CIP> 2019.
- United Nations Inter-agency Task Force on Financing for Development (2019). Financing for Sustainable Development Report 2019. New York: United Nations. <https://developmentfinance.un.org/fsdr2019>.
- United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". <https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019a). "Global SDG Indicators Database". <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>.
- (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>.
- World Bank (2019). "Migration and Remittances Data". www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data.
- (2019). "World Development Indicators DataBank". <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/preview/on>.
- (2020). "International Debt Statistics 2020". Washington, D.C. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32382/9781464814617.pdf>.
- World Bank Group (2019). "Doing Business 2019: Regional Profile Middle East and North Africa (MENA)". www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Profiles/Regional/DB2019/MENA.pdf.